

أخبار المؤتمر

شكرية من مندوب المؤتمر للمؤتمريين المشاركين  
 لرواسات للمنتدى الحكم العلي والعدل المغربي  
 25 - 24 أكتوبر 2017 بالمركز الدولي للمؤتمرات  
 نواكشوط - موريتانيا

الجمهورية الإسلامية الموريتانية  
 COUR SUPRÊME المحكمة العليا

www.coursupreme.mr

## كلمات الافتتاح

عرف حفل الافتتاح إلقاء 3 كلمات باسم كل من المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية وسلطنة عمان وموريتانيا.

كلمة المركز: ألقاها الأستاذ / محمد الخطيب، مستشار أول (وزير مفوض) بوصفه منسق المؤتمر. معتبرا أن اجتماع نواكشوط يمثل خطوة هامة في إطار تكريس مفهوم العمل العربي المشترك وبناء القدرات الذاتية والعلمية لرجل القضاء وحامي منظومة العدل في المجتمعات العربية.

كلمة عمان: وقد قدمها فضيلة الشيخ الدكتور / إسحاق بن أحمد بن ناصر البوسعيدي، رئيس المحكمة العليا في سلطنة عمان، وذلك بوصفه رئيس الدورة العاشرة وهي السابعة للمؤتمر، وقد تقدم في كلمته بلمحة عن تاريخ المؤتمر السنوي للمحاكم العليا والنقض والتميز في الدول العربية والمهام المنوطة به مستعرضا النتائج التي تم التوصل إليها خلال العاشرة المنصرمة التي كانت تترأسها بلاده.

كلمة موريتانيا: وتولى تقديمها السيد / الحسين ولد الناجي، رئيس المحكمة العليا في موريتانيا، وذلك بمناسبة تسلمه رئاسة الدورة الحالية، حيث قدم مباركة فخامة رئيس الجمهورية لانعقاد هذا اللقاء لأول مرة في موريتانيا بحضور كوكبة من القضاة والقانونيين والخبراء من العديد من الدول العربية من أجل تعزيز التعاون المشترك بين المحاكم العليا ولتبادل التجارب حول الإشكالات القضائية المستجدة خصوصا في بعدها المرتبطين بمكافحة الإرهاب والفساد.

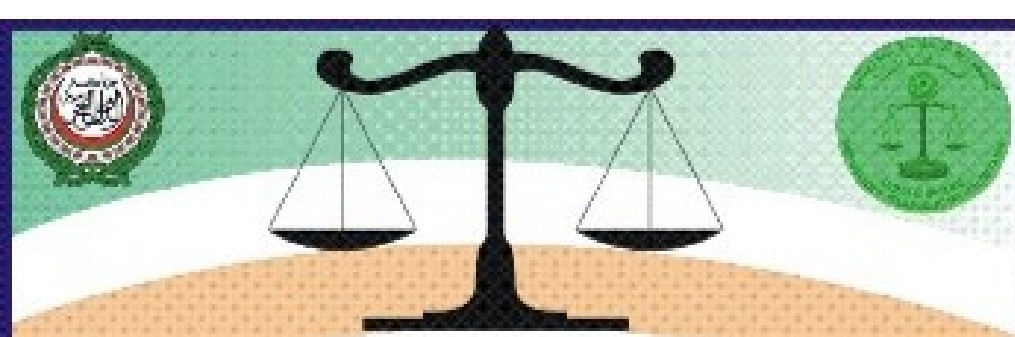
## بقية المحاور والجلسات

4- القاضي الطيب انجار رئيس محكمة النقض المغربية قدم مداخلة حول سلطات محكمة النقض في المغرب، مقدما موجزا تعريفيا بها وبسلطاتها مع تعداد بعض الموضوعات القضائية والإجرائية الخاصة التي تفصل فيها محكمة النقض.

5- القاضي بديع عباس مستشار بمحكمة التعقيب التونسية، وقد قسم مداخلته أيضا إلى قسمين استعرض في أولهما اعتبار محكمة التعقيب محكمة موضوع بحكم القانون، كما ناقش في ثانيهما محكمة التعقيب كمحكمة أصل بالتوسع في تقنيات الرقابة.

6- المستشار رجب أبو راوي عقيل من المحكمة العليا الليبية، وكانت مداخلته في ثلاث مطالب كان أولها حول المسائل الجنائية فيما ناقش الثاني تصدي المحكمة العليا للموضوع في جميع الطعون، وكان الثالث عن الأحكام الصادرة غيابيا من المحكمة العليا كمحكمة موضوع.

7- الأستاذ يحيى الزين خبير بالمركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، وتعدورت مداخلته حول موضوع المحور الأول مركزا على مقارنات أوردها بين الأوضاع التشريعية في بعض البلدان العربية والعلاقات التي تربط بين مختلف اختصاصات المحاكم العليا وجميع تلك الحالات الضامنة لحسن تطبيق القانون.



## حول المؤتمر

استضافت موريتانيا يومي الاثنين والثلاثاء، 23 و24 أكتوبر 2017 بالمركز الدولي للمؤتمرات في نواكشوط فعاليات المؤتمر الثامن لرؤساء المحاكم في الدول العربية بإشراف مباشر من المحكمة العليا في موريتانيا وبالتنسيق مع المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية بغية تعزيز التواصل بين السلطات القضائية والمحاكم العليا في الدول العربية لتبادل الخبرات والتجارب والاستفادة منها وإعداد دراسات مقارنة حول القوانين والتجارب القضائية العربية.

وقد تم تنظيم أعمال المؤتمر تحت الرعاية السامية لصاحب الفخامة السيد / محمد ولد عبد العزيز رئيس الجمهورية؛ رئيس المجلس الأعلى للقضاء، وأشرف على انطلاق أعماله معالي الوزير الأول السيد يحيى ولد حدمين بحضور رئيس المحكمة العليا السيد / الحسين ولد الناجي وزير العدل الأستاذ إبراهيم ولد داداه رفقة عدد من أعضاء الحكومة وجمع كبير من السلطات القضائية والإدارية وجمهور من المدعويين وممثلي الدول المشاركة ضمن كوكبة من القضاة والقانونيين والخبراء.

## المحكمة العليا هي أعلى

هيئة قضائية في البلديتنص المادة الأولى من الأمر القانوني رقم 012/2007 الصادر بتاريخ 8 فبراير 2007 المتضمن التنظيم القضائي على أنه: تقام العدالة على تراب الجمهورية الإسلامية الموريتانية، بواسطة: المحكمة العليا ومحاكم الاستئناف ومحاكم الولايات والمحاكم الجنائية والمحاكم التجارية ومحاكم الشغل ومحاكم المقاطعات وكل محكمة أخرى تنشأ بقانون

## استقبالات الوفود

استقبلت المحكمة العليا في موريتانيا المشرفة على تنظيم المؤتمر مختلف الوفود المشاركة لدى وصولها مطار أم التونسي الدولي، حيث أشرف على استقبال الوفود كل من رئيس المحكمة السيد / الحسين ولد الناجي وأمينها العام السيد عبد الله ولد عبد الفتاح.

وقد تتابع وصول 13 وفدا مثلت مختلف الدول الأعضاء في المؤتمر إضافة إلى المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية التابع لجامعة الدول العربية الذي كان وفده أول الوفود وصولا



إلى نواكشوط، ووصلت تباعا الوفود الممثلة لكل من: الصومال والجزائر والإمارات ومصر ولبنان وسلطنة عمان والسودان والكويت وقطر وتونس والمغرب وليبيا. وتشكلت وفود الدول المشاركة من العديد من القضاة وأعضاء الهيئات القضائية في هذه البلدان ورؤساء بعض الدوائر والغرف وعدد من المستشارين.

## المحاور والجلسات



تم توزيع جلسات العمل والنقاش إلى 3 محاور بحث أولها سلطات المحكمة العليا كمحكمة موضوع. وكان الثاني حول المحكمة العليا كمحكمة إحالة ومحكمة حل خلاف، ونقاش المحور الأخير موضوع المحكمة العليا وما تراه عفوا خلال نظرها في الطعون المعروضة عليها والظعن لمصلحة القانون.

### المدخلات:

- 1- الدكتور خليفة بن محمد الحضرمي نائب رئيس المحكمة العليا بسلطنة عمان، وقد وزع مداخلته في جزئين كان أولهما عن الظعن بالنقض للمرة الثانية خروج الأصل العام مستعرضا مفهومه ومسوغاته، وبحث الثاني سلطات المحكمة العليا في الظعن للمرة الثانية والقيود الواردة عليها.
- 2- البروفيسور حيدر أحمد دفع الله رئيس القضاء ورئيس المحكمة العليا الاتحادية بالسودان، حيث قدم عرضا حول المحكمة العليا مذكرا باختصاص المحكمة العليا وما يعرض أمامها من طعون وقواعد العدالة التي تحكم تدخلها أثناء النظر والمعالجة.
- 3- المستشار عبد العالي أحمد عارف نائب رئيس محكمة النقض المصرية، وقدم ورقة حول كيفية اتصال محكمة النقض بموضوع الدعوى، كما توقف أيضا مع سلطة محكمة النقض في نظر الموضوع.

تابع